



انتهى الاجتماع الثلاثي الذي ضم أمس في جنيف المبعوث الدولي - العربي الأخضر الإبراهيمي ومساعد وزير الخارجية الأمريكية وليم بيرنز ونائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف من دون التوصل إلى أي نتائج بشأن حل الأزمة في سورية. وقال الإبراهيمي في ختام الاجتماع للصحافيين: إذا كنتم تريدون أن تعرفوا إذا كان هناك حل قريب، فانني لست متأكداً من ذلك». وأضاف: «نحن مهتمون بالمعاناة الكبيرة للشعب السوري التي طالت كثيراً. وشددنا على الحاجة إلى وضع حد سريع لنزيف الدم وللخراب ولكل أشكال العنف في سورية».

وأكَدَ الإبراهيمي أن «الاتفاق قائم على أنه لا حل عسكرياً للنزاع في سورية، وأن الهيئة الحاكمة الانتقالية ستمارس سلطات الدولة التنفيذية كاملة». وقالت مصادر دبلوماسية في نيويورك إن «الأطراف الثلاثة كانت قررت مسبقاً التركيز حسراً على شكل الهيئة الانتقالية وصلاحياتها وسلطاتها مع القفز مؤقتاً كأمر واقع عن عقدة دور الرئيس السوري بشار الأسد فيها كي يتم سد الفجوة بقدر المستطاع بين الموقفين الروسي والأميركي».

وقال الإبراهيمي «شددنا في الاجتماع على أنه في نظرنا ليس هناك حل عسكري للنزاع في سورية، وأكَدَنا ضرورة التوصل إلى حل سياسي بناء على إعلان جنيف الذي يعد تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة أحد عناصره الأساسية»، وأضاف: «اتفقنا على أن السلطات التنفيذية الكاملة تعني كل سلطات الدولة». وذكر إنه «سيواصل مشاوراته مع كل الأطراف السوريين والأطراف المعنيين في المنطقة والعالم»، وإنه سيوجز لمجلس الأمن «لاحقاً الشهر الحالي» حول تحركاته بما فيها «المشاورات التي عقدتها مع الأطراف السوريين في الحكومة وممثلي المعارضة في دمشق وسواها». ورداً على سؤال عن الانتقادات التي وجهتها إليه دمشق، قال الإبراهيمي: «اطلعت على بيان الحكومة السورية وهم عبروا عن وجهة نظرهم ولكن في الوقت نفسه قالوا إنهم مستعدون لمواصلة التعاون معه»، نافياً أن يكون قد صرَح بأنه «لا مكان لأعضاء في الحكومة السورية» في الحل السياسي.

وأوضح أن البحث تناول أمس «تشكيل حكومة انتقالية تتولى الأمور في المرحلة الانتقالية فقط ولا تبقى لوقت طويل بل هي تدير المرحلة الانتقالية التي تنتهي بإجراء انتخابات متفق عليها». وشدد على أنه «خلال المرحلة الانتقالية تتمتع الحكومة الانتقالية بسلطات كاملة وهي سلطات الدولة بكمالها». وأعرب عن الثقة الكاملة بأن «الروس يريدون المساهمة في الحل».

وتنستعد سويسرا للطلب من مجلس الأمن إحالة «كل جرائم الحرب والانتهاكات المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية» في رسالة «تسلم الإثنين إلى رئاسة المجلس موقعة من ٥٠ دولة حتى الآن»، بحسب مصادر دبلوماسية في نيويورك. ومن بين الدول الخمسين الموقعة على الرسالة كل من ليبيا وتونس، إضافة إلى دول أوروبية وأفريقية. وأضافت المصادر أن «كل الجرائم المزعومة في سوريا يجب أن تحال على العدالة الدولية للتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها» وأن «التوصل إلى حل قابل للاستمرار في سوريا يجب أن يترافق مع رفع الحصانة عن مرتكبي هذه الجرائم». ووفق المصادر فإن «الرسالة ستطلب من مجلس الأمن إحالة الجرائم المرتكبة في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية، أو على الأقل التهديد بإحالتها ما لم تتم المحاكمة في شأنها في القضاء الوطني».

ومع ورود الانباء عن فشل اجتماع جنيف، أكدت المعارضة السورية سيطرتها الكاملة على مطار تفتناز العسكري في محافظة ادلب، وهو اكبر المطارات العسكرية في شمال سوريا، ويقع قرب الطريق السريع الذي يربط دمشق بمدينة حلب. وبعد سقوط المطار، شن الطيران الحربي السوري غارات عده عليه. واعلن مقاتلو المعارضة انهم استولوا على طائرات مروحية ودبابات وعدد من القاذائف من المطار الذي كان يستخدمه النظام كقاعدة تنطلق منها الغارات الجوية التي كانت تتصف موقع المعارضة في الشمال. وتشكل السيطرة على مطار تفتناز مصدر احراج كبير للنظام وتأكد انهيار سيطرته على مناطق الشمال. كما تعزز القوة العسكرية للمعارضة التي تعتمد في الكثير من ذخيرتها على الغنائم التي تحصل عليها في المعارك وعلى الاسلحة الفردية التي يحملها معهم العسكريون المنشقون. وظهرت في شريط فيديو على الانترنت طائرات هليكووتر على ارض المطار بعد الاستيلاء عليه، وبدا بعضها سليماً فيما دمر البعض الآخر، وجاء في تعليق على الشريط: «هذه الطائرات كانت لنظام الاسد والآن أصبحت ملك الشعب السوري».

ويقدر عدد المقاتلين الذي شاركوا في حصار مطار تفتناز والسيطرة عليه بـ 700 مقاتل. وذكر المرصد السوري لحقوق الانسان ان هؤلاء المقاتلين ينتمون الى «جبهة النصرة» التي صنفتها الادارة الاميركية منظمة ارهابية، و«كتائب احرار الشام» و«الطالعية الاسلامية». وقال المرصد ان بعض الاليات تم سحبها فجر امس من المطار الى مدينة ادلب الواقعة على بعد حوالي عشرين كيلومترا الى جنوب غرب تفتناز. كما ان ضباطا وجندوا فروا من المطار، في حين قتل عدد آخر من عناصر قوات النظام والمسلحين الموالين له. ولم يكن في الامكان تحديد حجم الخسائر في صفوف الطرفين المتناقلين.

وفي اول اعتراف رسمي بمشاركة قوات الحرس الجمهوري في المارك، ذكر مصدر عسكري لوكاله «فرانس برس» ان وزارة الدفاع السورية وافقت على طلب اللجنة الأمنية في محافظة حلب ليخدم أبناء هذه المحافظة ضمن لواء الحرس الجمهوري الذي يقاتل فيها. وأشار الى ان القرار يشمل المتخلفين عن الالتحاق بالخدمة الالزامية والمكلفين الجدد. وقال المصدر ان هذا القرار يفسح في المجال امام ابناء حلب للدفاع عن مدینتهم. وكان يمنع في سوريا على الملتحقين بالخدمة الالزامية ان يؤدوا خدمة العلم في محافظاتهم، بل كان يتم ارسالهم الى محافظات اخرى.

المصادر: